laariny salah eddine

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ظهر المهراز- فاس

laariny salah eddine

محاضرات في المؤسسات السياسية

د. لعريني صلاح الدين

البريد الإلكتروني:

salaheddine.laariny@usmba.ac.ma

2019-2020

laariny salah eddine

برنامج الدراسي

laariny salah eddine

تقديم عام

- المحور الأول: تحديدات مفاهيمية
  - ✓ مفهوم السياسة
  - ✓ مفهوم المؤسسة
- المحور الثاني: ماهية علم الاجتماع السياسي
- المحور الثالث: موضوعات وقضايا في علم الاجتماع السياسي
- المحور الرابع: المؤسسات السياسية
- المحور الخامس: أطروحات في علم الاجتماع السياسي المغربي

الهدف العام للمادة

laariny salah eddine

- المساهمة في نشر الثقافة السياسة (توضيح المفاهيم السياسية) في صفوف الطلبة وإعدادهم إعدادا علميا للبحث في قضايا وظواهر علم الاجتماع السياسي.

تقديم عام

laariny salah eddine

هل الإنسان حيوان اجتماعي أم حيوان سياسي؟

laariny salah eddine

- تتحد اجتماعية الإنسان بالعيش داخل جماعة الانتماء
- ليس الإنسان وحده من يعيش داخل جماعته، بل الحيوانات أيضا تعيش ضمن جماعتها على شكل قطعان (القطيع)
- اذن الخاصية الاجتماعية هي قاسم مشترك بين الإنسان والحيوان، لكن ما يفصل بينهما هو خاصية السياسة/المدنية، لأن الإنسان وحده السياسي، وهو وحده من يعيش داخل تنظيم اجتماعي يدعى الحاضرة/المدينة (البوليس Polis)

ليس المجتمع من يحدد ماهية الإنسان إنما السياسة باعتبارها مدينة (التمدن) وحاضرة (التحضر) ودولة (تداول على السلطة)

laariny salah eddine

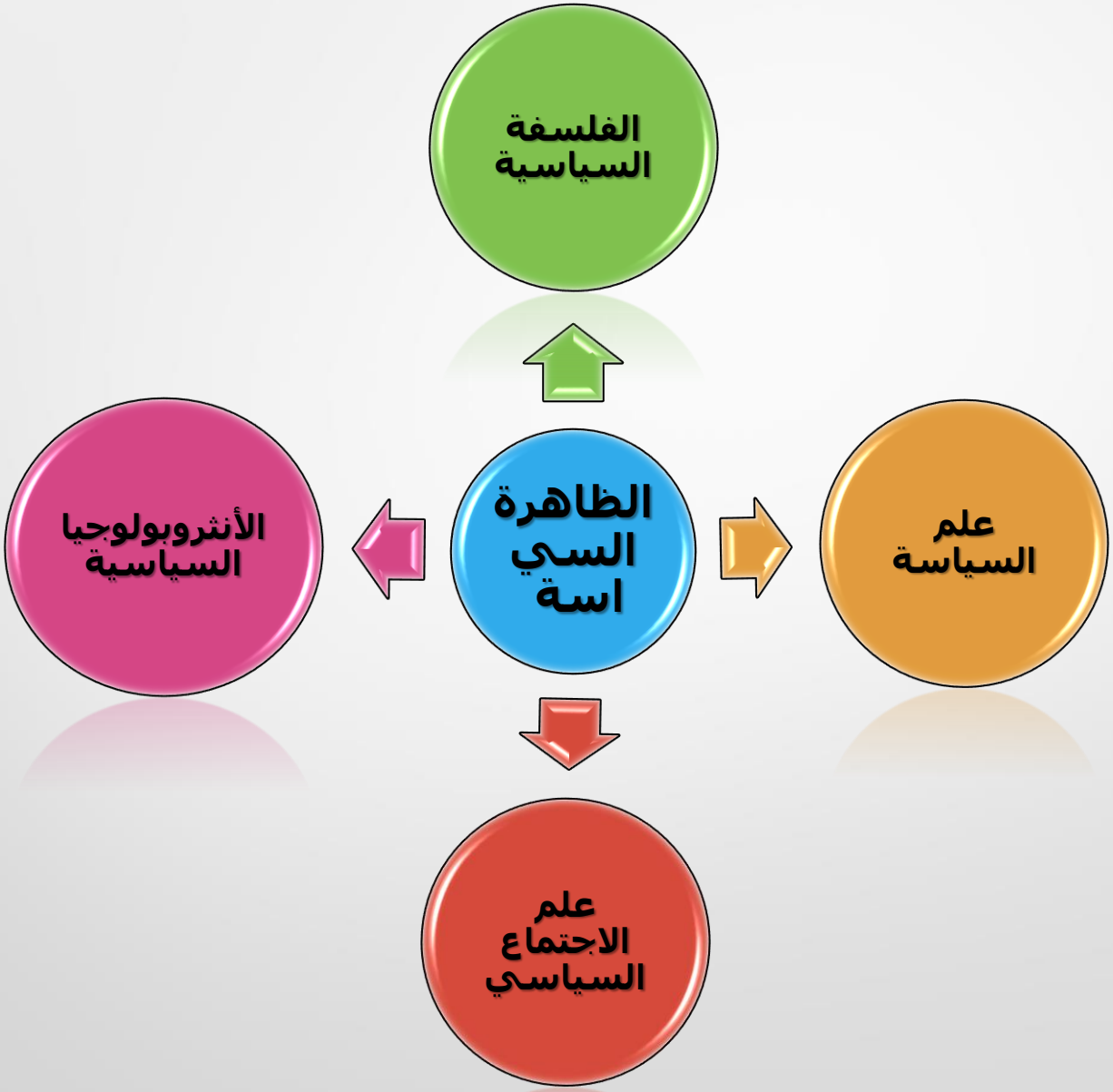

laariny salah eddine

الظاهرة السياسية (الديمقراطية، السلطة، الأحزاب، النخبة السياسية، الانتخابات، الاحتجاجات، الثورة، التنشئة السياسية...)

الحقل المعرفي	الفلسفة السياسية	علم السياسة	السوسيولوجيا السياسية	الأنثربولوجيا السياسية
الأبعاد التحليلة	الأبعاد النظرية (الصورة التي ينبغي أن تكون عليها المدينة)	الأبعاد القانونية والمؤسساتية (-مدى مطابقة العمل السياسي للأطر القانونية - التحليل المقارن للأنظمة القانونية)	الأبعاد الاجتماعية (-المحددات الاجتماعية للفعل السياسي. - البناء الاجتماعي للسلطة)	الأبعاد الثقافية للسلطة (-البناء الثقافي للسلطة. - التحليل المقارن بين أنظمة وأشكال السلطة التقليدية والحديثة)
المثال	نظام الجمهورية لدى أفلاطون	التحليل القانوني للقرار السياسي لموريس دوفريجي	تحليل السوسيولوجي للنظام السلطة لماكس فيبر	التحليل الأنثربولوجي لنظام القرابة والقبيلة والدين (جورج بلاندي، عبد الله حمودي)

laariny salah eddine

- علم الاجتماع السياسي هو فرع من علم الاجتماع العام موضوعه هو البناء الاجتماعي والثقافي للسلطة.
- علم الاجتماع السياسي يدرس الظواهر والنظم السياسية على ضوء البناء الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمع.
- علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة منظورا إليها لا من زاوية القانون فقط وإنما من زاوية المجتمع أيضا بوصفه قوة فاعلة في صناعة القانون وتغيره.

laariny salah eddine

- ما هو علم الاجتماع السياسي؟ ثم ما هي مجالاته وموضوعاته ومنهجه؟
- ما الذي يميز علم الاجتماع السياسي عن العلوم الاجتماعية التي تقارب الظواهر السياسية ؟
- هل علم الاجتماع السياسي فرع من علم الاجتماع العام أم فرع من علم السياسة؟
- ما هي الحدود الفاصلة بين الظاهرة الاجتماعية التي هي موضوع علم الاجتماع والظاهر السياسية التي هي موضوع علم السياسة ؟
- هل علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة أم علم السلطة؟

laariny salah eddine

المحور الأول: تحديدات مفاهيمية

1- في مفهوم السياسة

- يشوب مفهوم السياسة الكثير من الغموض والالتباس، نظرا للممارسات السياسية المشبوهة للفاعلين السياسيين.
- على مستوى بنية التمثلات الاجتماعية أصبح مفهوم السياسة يحيل اجتماعيا إلى العديد من المعاني القدحية:

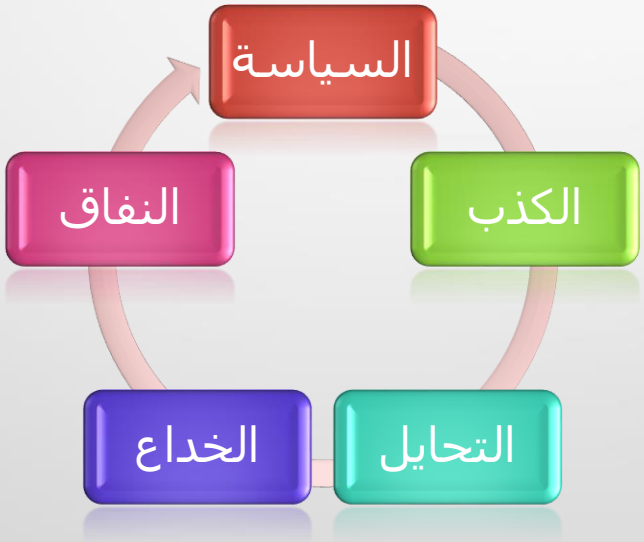

laariny salah eddine

«ما دخلت السياسة شيئا إلا أفسدته»

- انفصال السياسة عن الأخلاق
- ارتباط السياسة بتحقيق المصالح الشخصية الضيقة
- ارتباط السياسة بالصراع من أجل النفوذ والكسب المادي والرمزي

هل الاشكال إذن في السياسة أم في السياسيين؟

يحيل مصطلح السياسة في اللغة العربية إلى معاني عدة:

laariny salah eddine

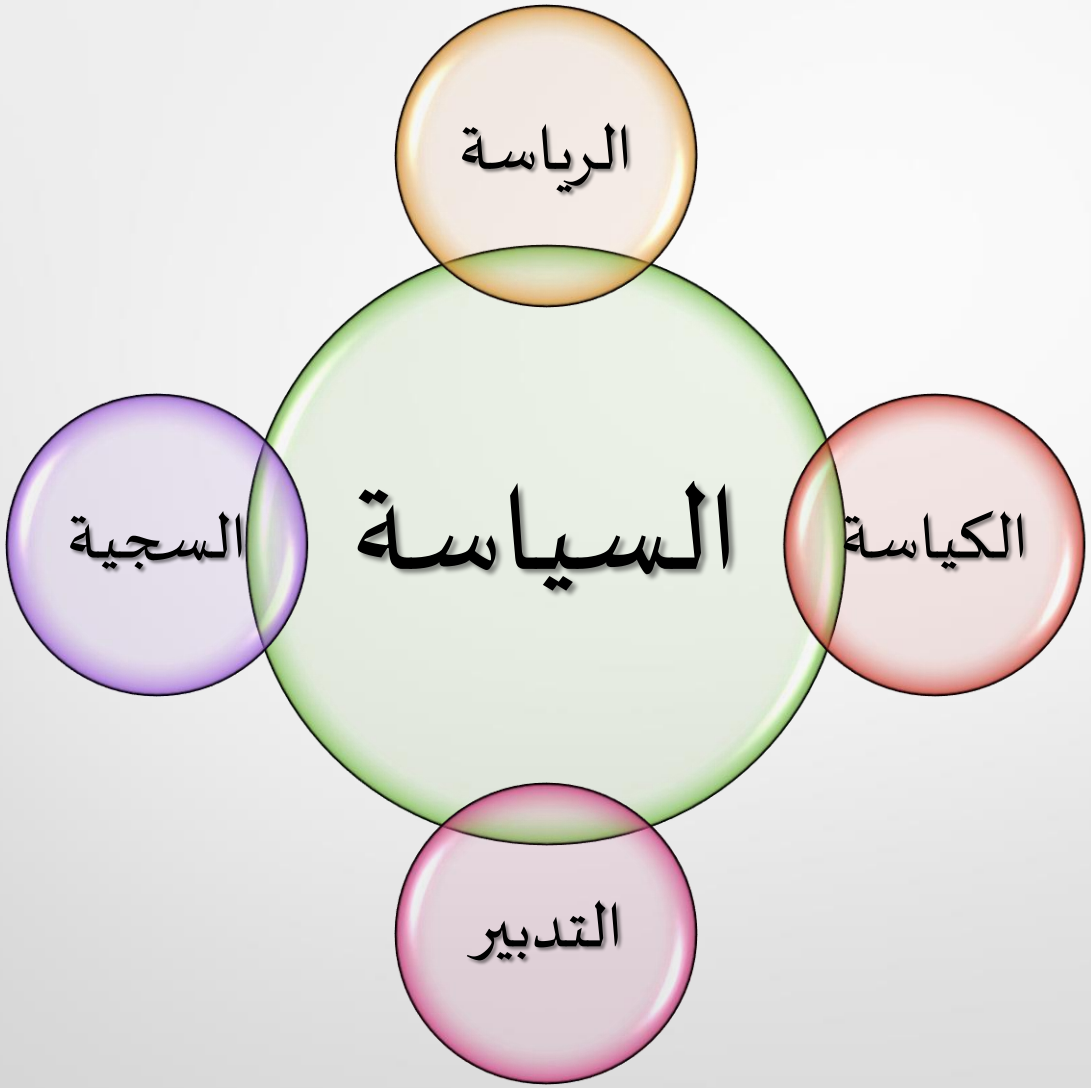

laariny salah eddine

معنى السياسة في اللغة الفرنسية والإنجليزية

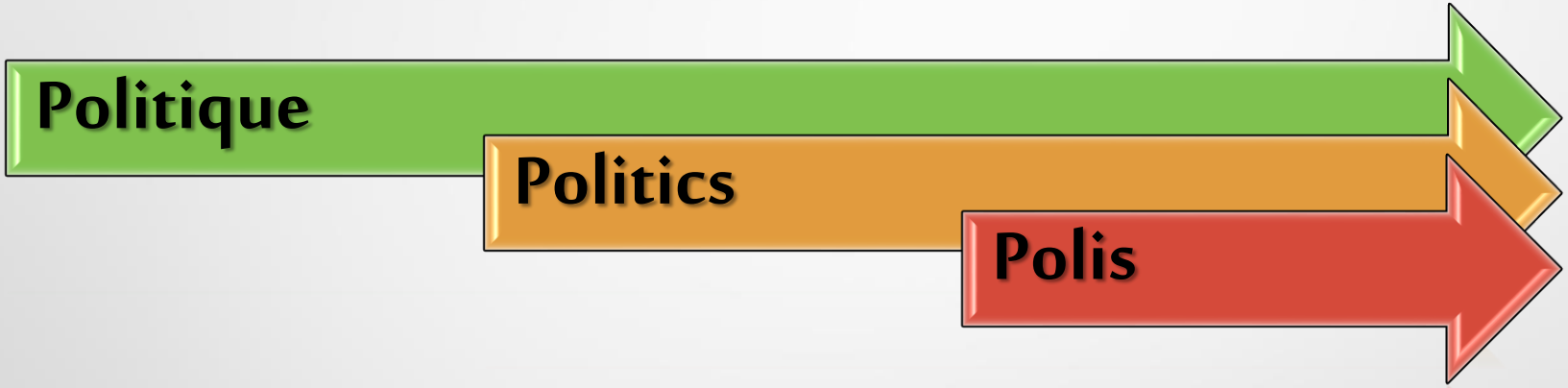

laariny salah eddine

ما معنى Polis؟

laariny salah eddine

الحاضرة/المدينة La cité/ La ville

- إن كلمة الحاضرة هي مرادف لمفهوم المدينة في اللغة العربية.
- بينما تحيل كلمة الحاضرة (Polis/ La cité) عند اليونان إلى الاجتماع البشري للمواطنين المشكلين للمدينة.

إذن فما الفرق بين الحاضرة والمدينة عند الإغريق؟

laariny salah eddine

الفرق بين المدينة والحاضرة

المدينة

- مفهوم مادي (فيزيقي)
- البنية التحتية والمعمارية (الشوراع، الساحات، المؤسسات...)

الحاضرة

- مفهوم حقوقي وسياسي
- البنية الفوقية للمدينة (مجموع القوانين المنظمة لحياة المواطنين القاطنين بالمدينة)

من هم المواطنون إذن؟

laariny salah eddine

- المواطنة كانت شرط أساسي لممارسة السياسة
- لم يكن كل قاطني المدينة يتمتعون بحق المواطنة عند اليونان
- لم يكن للنساء نفس حقوق الرجال، لدى اقتصرت حقوق المواطنة عند الاغريق على الرجال فقط، وليس كل الرجال، بل فقط الأحرار منهم (خلافا للعبيد والأجانب) من كانوا يتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية (حق المشاركة السياسية، التصويت، تولي المناصب الإدارية والسياسية...)

بناء على ما سبق نستنتج أن :

- ✓ السياسة (بوليتيك) هي قوانين المنظمة للحاضرة
- ✓ الحاضرة (بوليس) هي مجموع العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأشخاص/المواطنين الذين يتمتعون بحق المواطنة
- ✓ أن مجموع الحواضر التابعة للحاضرة المركزية كانت تشكل المدينة-الدولة (الأرض والشعب والسلطة) التي اشتق منها لفظ السياسة عند الإغريق ليحيل على فن حكم الحواضر وتدبير أحوالها وخيراتها.

«السياسة هي حكم الحواضر، وهي أنبل العلوم وأسماها، و أنبل الوظائف على الأرض» برينتو Brunetto

laariny salah eddine

laariny salah eddine

تعريف معجم الأكاديمية لمفهوم السياسة La polotique:

« هي كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وبإدارة علاقاتها الخارجية، وتعني أيضا الشؤون العامة، والأحداث السياسية، والتحدث بالسياسة، والسياسة الداخلية. والسياسة كصفة هي كل ما له علاقة بالشؤون العامة، وحكم الدولة، والعلاقات المتداولة بين الدولة، والقانون السياسي هو مجموع القوانين التي تنظم أشكال الحكومة وتحدد العلاقات بين السلطة والمواطنين أو الرعايا»

laariny salah eddine

الفرق بين المعنى الو اقعي والمثالي لمفهوم السياسة

المعنى الو اقعي	المعنى المثالي
السياسة مصالح(الكسب)	السياسة أخلاق (الفضيلة)
القوة/العنف	الحق
السلطة غاية	السلطة وسيلة
السعي إلى السلطة والصراع من أجلها	السعي إلى العدالة والنضال من أجلها

تحليل نص ماكس فيبر

جامعة سيدي محمد بن عبدالله
كلية الاداب و العلوم الإنسانية
ظهر المهراز - فاس

ذ. لعمر بنمن صلاح الدين
الفصل II - علم الاجتماع
المؤسسات السياسية

حرفة ودعوة رجل السياسة

العالم والسياسي

مَاذَا نفهم بكلمة سياسة؟ إن هذا المفهوم لواسع جدا، ويشمل كل أنماط نشاط التوجيه المستقل. يمكن الحديث عن السياسة المصرفية المتعلقة بالقطع النادر، وعن سياسة المدفوعات لبنك الرايخ وعن سياسة إحدى النقابات خلال إضراب ما، يمكن الحديث أيضا عن السياسة المدرسية لمجلس بلدي ريفي أو مديني، عن سياسة لجنة إدارية ما، وأخيرا عن سياسة إمرأة ماهرة تحاول السيطرة على زوجها؟ لحن لن نعطي بالطبع معنى بهذا الاتساع للمفهوم الذي سنستخدمه كأساس للتأملات التي سنقوم بها هذا المساء. إننا نفهم فقط، بكلمة سياسة إدارة التجمع السياسي الذي ندعوه اليوم (الدولة) أو التأثير الذي يمارس على هذه الإدارة.

لكن ما هو إذا التجمع (السياسي) من وجهة نظر عالم الاجتماع؟ ما هي الدولة؟ "هي" أيضا لا يمكن تحديدها سوسيولوجيا بمضمون ما تمارسه. لا يوجد بالفعل أية مهمة لم يهتم بها ذات يوم تجمع سياسي ما. ومن ناحية أخرى لا توجد كذلك مهام يمكن القول أنها كانت منذ الأزل، على الأقل "حصرا"، عائدة بشكل خاص للتجمعات السياسية التي ندعوها اليوم "دولا" أو تلك التي كانت تاريخيا بوادر الدولة الحديثة. إن هذه الأخيرة لا يمكن تعريفها سوسيولوجيا إلا بالوسيلة النوعية الخاصة بها، وبكل تجمع سياسي، أي العنف الفيزيقي.

Scanned with CamScanner

laariny salah eddine

(كل الدول تقوم على القوة) هذا ما قاله "تروتسكي" ذات يوم. بالفعل هذا صحيح؛ لو أنه لم يوجد سوى بنى اجتماعية تنتفي منها كل أشكال العنف، لاختفى مفهوم الدولة وإنما بقي إلا ما ندعوه (الفوضى) بالمعنى الخاص للكلمة. بالطبع ليس العنف هو الوسيلة الوحيدة العادية للدولة، لكنه وسيلتها النوعية. إن العلاقة بين "الدولة" والعنف في أيامنا هذه هي علاقة حميمية بشكل خاص.. لقد إعتبرت التجمعات السياسية الأكثر تباينا منذ الأول - إبتداء من الإهل والأقارب العنف الفيزيقي بوصفه الوسيلة الطبيعية للسلطة. بالمقابل لا بد من تصور "الدولة" المعاصرة كمجتمع إنساني، ضمن حدود إقليم معين. بما أن مفهوم الإقليم يشكل أحد سماتها والذي يطالب بنجاح لحسابه الخاص باحتكار العنف الفيزيقي المشروع. إن ما هو خاص بعصرنا هو إنه لا يسمح للبقية التجمعات والأفراد بحق اللجوء إلى العنف.. إلا بمقدار ما تسمح به "الدولة". إن هذه الأخيرة إذا تفرض نفسها كمصدر وحيد لـ (حق) بالعنف. وبالتالي فإننا نفهم بكلمة سياسة مجمل الجهود المبذولة بهدف المشاركة بالسلطة أو التأثير في توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف المجموعات داخل الدولة نفسها.

إن هذا التعريف بشكل عام يطابق الاستعمال الدارج للتعبير؛ حين نقول عن مسألة ما بأنها (سياسية) وعن وزير ما أو موظف بأنهما (سياسيان)، أو عن قرار ما بأنه قد تحدد (سياسيا)، فيجب أن نفهم من ذلك في الحالة الأولى إن مصالح توزيع أو انتقال السلطة أو الحفاظ عليها هي حاسمة للإجابة على هذا السؤال، إن هذه العوامل نفسها في الحالة الثانية تشرط دائرة نشاط الموظف المذكور، وفي الحالة الأخيرة تحدد هذا القرار. كل إنسان يمارس السياسة يطمح للسلطة سواء لأنه يعتبرها كوسيلة لخدمة أهداف أخرى مثالية أو أنانية، أو أنه يريدها (لذاتها) بهدف الإستمتاع بشعور الحظوة التي تمنحه.

إن "الدولة" مثل كل التجمعات السياسية التي سبقتها تاريخيا، تكمن في علاقة سيادة للإنسان على الإنسان مبنية على وسيلة العنف المشروع (أي على العنف المعتبر شرعيا). إذا لا يمكن للدولة أن توجد إلا بشرط خضوع الرجال المسودين للسلطة التي يطالب بها الأسياد، وعندها تطرح الأسئلة التالية نفسها: في أية شروط يخضعون ولماذا؟ على أية تبريرات داخلية وعلى أية وسائل خارجية تستند هذه السيطرة؟

بدئيا هناك ثلاثة أسباب داخلية تبرر السيطرة، وبالتالي هناك ثلاثة أسس للشرعية:

1

أولا نفوذ "الأمس الأزلي" أي نفوذ التقاليد المقدسة بصلاحيتها العريقة وبعادة احترامها المتجذرة في الإنسان. هذه هي السلطة التقليدية التي كان البطريك (الشيخ) أو السيد الإقطاعي يمارسانها فيما مضى.

وبالدرجة الثانية النفوذ المبني على السحر الشخصي والفائق للفرد، وهو يتعلق بالتفاني الشخصي الرهابا تجاه قضية رجل وبتقتهم بشخصه فقط بمقدار ما يتفرد بصفات خارقة، بالبطولة أو معجزات أخرى مثالية تجعل منه زعيما. هذه هي السلطة الكاريزماتية Charismatique (أو السلطة المبنية على السحر الشخصي والتالي الديني لشخص ما أو السلطة اللدنية). ويمارس هذا النوع من السلطة كل من الزعيم الحربي أو الملك أو الديماغوجي الكبير أو زعيم حزب سياسي الخ.

وهناك أخيرا السلطة التي تفرض نفسها بفضل (الشرعية)، بفضل الإيمان بصلاحية وضع للرعي و (كفاءة) إيجابية مبنية على قواعد قائمة عقلانيا، بتعابير أخرى السلطة المبنية على الطاعة التي تؤدي الواجبات المطابقة للوضع القائم. هذه هي السلطة كما يمارسها (خادم الدولة) الحديثة، وكذلك كل الذين يمسكون بزمام السلطة والذين يقربون منه بهذا الخصوص.

من نافلة القول أن الدوافع القوية جدا، المحكومة بالخوف أو بالأمل، في الواقع، هي التي تتدرط طاعة الرهابا - سواء خشية انتقام القوى السحرية أو الممسكين بزمام السلطة أو الأمل بمكافأة دنيوية أو في العالم الآخر. لكن يمكنها أن تكون مشروطة أيضا بمصتاح أخرى متنوعة جدا. ومهما يكن من أمر فلي كل مرة للتساءل فيها عن الأسس التي تجعل الطاعة (شرعية) نصادف دوما دون تكذيب هذه الأشكال الثلاثة (النقية) التي أشرنا إليها لتونا. إن هذه التمثلات، وتبريرها الداخلي أيضا تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لبنية السلطة. من المؤكد أننا لا نصادف في الواقع هذه النماذج الصافية إلا نادرا جدا. مع ذلك لا يمكننا اليوم استعراض تنوعاتها وأشكالها الانتقائية وتمازجاتها المتداخلة للحد الأقصى بالتفصيل، حيث تدخل مثل هذه الدراسة ضمن إطار (نظرية عامة عن الدولة).

Scanned with CamScanner

إن كل مشروع للسيطرة التي تتطلب استمرارا إداريا لا بد له من ناحية توجيه نشاط الرعايا تبعا للطاعة الواجبة نحو الأسياد الذين يدعون الإمساك بالقوة الشرعية ومن ناحية أخرى، وبواسطة هذه الطاعة، أن يستطيع التصرف بالوسائل المادية التي هي عند الإقتضاء، ضرورية لتطبيق، القوة الفيزيقية، وبتعابير أخرى إنها تحتاج من ناحية لأركان عامة إدارية ومن ناحية أخرى لوسائل مادية للإدارة.

إن استقرار كل سيطرة بالعنف يحتاج، شأنه في ذلك شان مشروع إقتصادي، إلى بعض الخبرات المادية. يمكننا من وجهة النظر هذه تصنيف الإدارات إلى صنفين. حيث يخضع الصنف الأول للمبدأ التالي: إن الأركان العامة والموظفين أو غيرهم من كبار الإداريين، الذين لا بد للممسك بزمام السلطة من الاعتماد على طاعتهم، هم أنفسهم مالكو وسائل الإدارة، حيث يمكن لهذه الوسائل أن تتكون من وسائل مالية وأبنية وأعتدة حربية أو مستودعات للعربات والخيول الخ. أما الصنف الأخر فيخضع للمبدأ المعاكس للأركان العامة (مقطوعة) عن وسائل الإدارة بنفس المعنى الذي (يقطع) فيه في أيامنا هذه الموظف أو الكادح عن الوسائل المادية للإنتاج في المشاريع الرأسمالية. إذ لا بد من معرفة فيما إذا كان الممسك بزمام السلطة يمسك الإدارة بيده وإذا كان ينظمها بنفسه ويولي إدارتها إلى خدام مرتبطين بشخصه، إلى موظفين يعملون لحسابه أو إلى أناس مقربين ومفضلين ليسوا مالكين ،أي أنهم لا يمتلكون بكامل الحق وسائل الإدارة على العكس من ذلك بين أيدي أشخاص مستقلين إقتصاديا عن السلطة. إننا نجد هذا التباين في كل الإدارات المعروفة من قبلنا.

إن الدولة الحديثة هي تجمع مهيمن ذو طابع دوستوري حاول (بنجاح) إحتكار، ضمن حدود جغرافية، العلف الفيزيقي الشرعي كوسيلة للسيطرة وجمع بهذا الهدف بين أيدي الحكام وسائل الإدارة المالية. مما يعني أنه إنتزع ملكيتها من يد جميع الموظفين الذين كانوا، وفقا لمبدأ (الدول) يتصرفون بها أيما مضى كحقهم الخاص وأحل نفسه محلهم حتى في قمة الهرمية.

هناك طريقتان لممارسة السياسة. إما أن نعيش ((من أجل السياسة)) أو ((من السياسة)). ليس لهذا التعارض أي حصر على الاطلاق. بل إن ممارسة الاثنين تجري بالأحرى فكريا بالتأكيد، وماديا في اغلب الأحيان. إن من يحيى ((من أجل)) السياسة يصنع منها هدف حياته بالمعنى الأكثر عمقا للتعبير، سواء لأنه يجد في الامتلاك المجرد للسلطة وسيلة للمتعة او لأن هذا النشاط يسمح له باستعادة توازنه الداخلي والتعبير عن قيمته الشخصية

Scanned with CamScanner

يرسخ نفسه في خدمة ((قضية)) تعطي لحياته معنى ما. بهذا المعنى العميق فإن الرجل الجاد الذي يحيا من أجل قضية ما يحيا منها أيضا. إن تمييزنا هذا إذا ينطلق من مظهر هام جدا للشرط الرجل السياسي هو المظهر الاقتصادي. سنقول إذا من يرى في السياسة مصدرا دائما للدخل ((يحيا من السياسة)) وإنه في الحالة المعاكسة، يحيا ((من أجلها)). من الضروري أن تجتمع بعض الشروط المبتذلة، إن شئتم في ظل النظام المؤسس على الملكية الخاصة كي يتمكن رجل بمثل هذا المعنى من العيش ((من أجل السياسة)). يتوجب على الرجل السياسي في الظروف الطبيعية أن يكون مستقلا اقتصاديا عن الايرادات التي يمكن أن توفرها له السياسة. وهذا يعني أن لا غنى له عن امتلاك ثروة شخصية أو وضع اجتماعي خاص قادر على تأمين مداخيل كافية. (...) فالثروة الشخصية في الحياة الاقتصادية اليومية هي وحدها التي توفر الاستقلال الاقتصادي. عدا ذلك يتوجب على الرجل الاقتصادي أن يكون (مهيأ) اقتصاديا. وهذا يعني ألا يضطره تأمين الدخل باستمرار وشخصيا إلى تكريس كل قوة العمل والفكر لديه من أجل معيشته، بشكل عام أو جزئيا. والحال أن الشخص الأكثر (تهيؤ) بهذا المعنى هو صاحب الإيراد وبالتالي هو الشخص الذي يحصل على إيرادات دون عمل، سواء حصل عليها مثل الاقطاعيين فيما مضى أو كبار ملاكي الأراضي وطبقة النبلاء العليا اليوم من الريوع العقارية ـ في العصور القديمة والوسطى كانوا يحصلون عليها أيضا من ريوع العبيد أو الأقنان ـ أو حصل عليها من القالب أو مصادر أخرى مشابهة.

إن واقع "تولي" ما أو حزب ما من قبل رجال يعيشون بالمعنى الاقتصادي للكلمة، حصرا من أجل السياسة لا من السياسة يعني بالضرورة أن الطبقات الحاكمة تخلد نفسها بطريقة ((بلوتوقراطية)). لحن لا نحاول بقولنا هذا الإيحاء بأن القيادة ((البلوتوقراطية)) لا تستفيد من وضعها المهيمن لتعيش ((من السياسة)) أيضا ولتستغل وضعها السياسي لدعم مصالحها الاقتصادية. هذا أمر مفروغ منه. إن الطبقات الحاكمة التي لم تفعل ذلك بطريقة أو أخرى غير موجودة. إننا نعني بكلامنا هذا أن السياسيين المحترفين ليسوا مجبرين مباشرة بشكل دائم على المطالبة بتعويض مقابل خدماتهم السياسية، بينما الفرد المحروم من الثروة مضطر لأخذ هذا الجانب بالاعتبار. نحن لا نحاول القول من ناحية أخرى بأن الرجال السياسيين عديمي الثروة لن يكون لهم من هم آخر خلال نشاطهم السياسي سوى الحصول فقط أو حتى بشكل أخص على امتيازات اقتصادية خاصة، وأنهم لا يفكرون أو لا يهتمون بالدرجة الأولى بالقضية التي هي قضيتهم. هذا خطأ فادح. نحن نعلم بالتجربة أن قلق ((الاطمئنان)) الاقتصادي الخاص هو بالضبط بطريقة واعية أو غير واعية ،النقطة الأساسية في توجه حياة إنسان يمتلك ثروة في الأصل. نحن نصادف المثالية السياسية التي لا يحدها أي اعتبار ولا أي مبدأ، إن لم يكن حصر فعل الأقل بشكل رئيسي، لدى الأفراد الذين يبقون بسبب فقرهم على هامش الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة في الحفاظ على النظام الاقتصادي لمجتمع معين. وهذا ما يلاحظ خاصة خلال الفترات الاستثنائية وبالتالي الثورية. كل ما نود إبرازه هو الواقع التالي: إن التوظيف غير ((البلوتوقراطي)) للموظفين السياسيين، سواء القادة أو بالأنصار، مرتبط بهذا الشرط الأكيد وهو أنه يتوجب على المشرع السياسي أن يوفر لهم دخلا منتظما وأكيدا. لا يوجد إذا سوى إمكانيتين: إما أن نمارس النشاط السياسي ((فخريا)) وفي هذه الحال لا يمكن ممارسته إلا من قبل أشخاص ((مستقلين)) كما نقول، أي أشخاص يتمتعون بثروة شخصية، من قبل أشخاص ذوي إيراد قبل كل شيء. أو أن نفتح شوارع السلطة لأشخاص عديمي الثروة، وفي هذه الحال، فإن النشاط السياسي يتطلب راتبا. يمكن للرجل السياسي المحترف الذي يعيش ((من السياسة)) ألا يكون سوى ((عامل بأجر)) أو أن يكون موظفا ذا راتب. وبتعابير أخرى يمكنه الحصول على مداخيله إما بشكل أتعاب أو مكافآت لخدمات محددة ـ أما الرشوة فليست سوى شكل مشوه لانتظامي ولا شرعي قطعيا لهذا النوع من الإيرادات، أو بشكل مكافأة ثابتة عينا أو نقدا أو بالشكلين معا. (...)

(...) كان التعويض النموذجي الذي يقدمه الأمراء والغزاة الظافرون أو زعماء الحزب المنتصرون فيما مضى لأنصارهم يتكون من اقطاعات وهبات بالأراضي، وتعويضات بكل انواعها، ومع تطور الاقتصادي المالي والمكافآت المالية خاصةً. وفي أيامنا هذه يوزع زعماء الحزب على أنصارهم مختلف أنواع المناصب في الأحزاب والصحف والتعاونيات وصناديق التأمينات الاجتماعية وفي البلديات وإدارات الدولة لقاء خدماتهم الشريفة الطيبة. إن الصراعات الحزبية ليست إذا كلها صراعات حول أهداف موضوعية لكنها أيضا وبشكل خاص نزاعات للإشراف على توزيع الوظائف.

Scanned with CamScanner

3

laariny salah eddine

إن جميع الصراعات بين الميول الخصوصية والميول المركزية في المانيا تدور هي ايضا، بل وبشكل خاص، حول هذه المسألة. ما هي القوى التي ستتحكم بتوزيع الوظائف، قوى " برلين" أو على العكس من ذلك قوى "ميونيخ" أو "كارلسروهه" أو "درسدن"؟ فالأحزاب تتحسس كثيرا من الترقيات دون جدارة في توزيع المناصب أكثر مما تتحسس من خرق برنامجها. أما في فرنسا فقد اعتبر دائما تغيير على مستوى مدير أمن، مستند إلى ميزان القوى الأحزاب السياسية، انقلابا أهم بكثير من تبدل في برنامج الحكومة، وبالفعل فهو يثير ضجة في البلاد أكبر بكثير إذ أنه لم يكن لبرنامج الحكومة عامة أكثر من مغزى كلامي. وقد تحول عدد من الأحزاب السياسية وخاصة أحزاب أمريكا ، منذ زوال الخلافات القديمة حول تفسير الدستور، إلى منظمات لا تهتم سوى باصطياد المناصب وتحور برامجها الملموسة تبعا للأصوات المطلوب الحصول عليها. في إسبانيا، على الأقل حتى السنوات الأخيرة، كان الحزبان الكبيران يتعاقبان على السلطة وفق مبدأ تتال إرادي تحت غطاء من الانتخابات ((المسبقة الصنع)) في الأوساط العليا للسماح لأنصار هذين التشكيلتين بالاستفادة دوريا من الامتيازات التي توفرها المناصب الإدارية. وفي أراضي المستعمرات الإسبانية القديمة لم يكن لما يدعى ((انتخابات)) ولما يطلق عليه ((ثورات)) من هدف آخر سوى الاستئثار بالنفوذ حيث كان الظافرون يأملون العثور فيها على رزقهم اليومي. وفي سويسرا تتوزع الأحزاب المناصب فيما بينها سلميا وفق مبدأ التوزيع النسبي وحتى في ألمانيا أصلا، كان عدد المشاريع الدستورية التي أطلق عليها إسم ((ثورية)) مثل المشروع الأول الموضوع في مقاطعة "باد" يرمي إلى توسيع النظام السويسري في توزع المناصب الوزارية وبالتالي تعتبر الدولة والمناصب الإدارية كمجرد مؤسسات مصممة لتأمين الإيرادات فقط(...) .

عن ماكس فيبر ، رجل العلم ورجل السياسة، ترجمة نادر ذكرى، بيروت، دار الحقيقة، الطبعة الأولى. ١٩٨٢